

يسر مجلس الإدارة أن يتقدم بتقريره السنوي للسادة المساهمين عن أداء البنك (بنك الرياض وشركاته التابعة) للعام 2015 م، متضمناً معلومات حول أنشطة البنك، وأهم إنجازاته، واستراتيجياته ونتائجه المالية، ومجلس الإدارة ولجانه المختلفة ومعلومات أخرى مكملّة تهدف إلى تلبية احتياجات مستخدم هذا التقرير.

أنشطة البنك الرئيسية :

يقوم بنك الرياض بشكل رئيس بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية سواء لحسابه أو لحساب الغير في المملكة العربية السعودية وخارجها، حيث يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية للشركات والأفراد وتمويل كافة الأنشطة والمشاريع التجارية والصناعية، ومشاريع البنية التحتية، من خلال شبكة فروعها البالغ عددها (334) فرعاً داخل المملكة وفرع لندن بالمملكة المتحدة ووكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة. كما يقوم البنك من خلال شركة الرياض المالية المملوكة بالكامل للبنك بتقديم مجموعة متنوعة من خدمات إدارة الأصول والمصرفية الاستثمارية، وتلبية احتياجات الأفراد بتوفير خدمات الوساطة في أسواق المال، ومجموعة واسعة من خدمات الاستثمار والصناديق الاستثمارية.

وتتضمن قائمة الدخل عرضاً للدخل حسب أنشطة البنك الرئيسية، وكذلك الإيضاحات ذات الأرقام (20 و 21). كما تم عرض نتائج أعمال وقطاعات البنك بالإيضاح رقم (27) المرفق بالقوائم المالية الختامية للعام 2015م. ومن حيث المخاطر التي يتعرض لها البنك، فإن لدى البنك إدارة متخصصة في إدارة هذه المخاطر ضمن أطرٍ وسياساتٍ استراتيجية معتمدة من قبل مجلس الإدارة، لإدارة هذه المخاطر ومراقبتها والحد منها وفق أسسٍ مدروسة. وسيتم التعرض لمهام هذه الإدارة لاحقاً في هذا التقرير. ولدعم إدارة المخاطر في جميع قطاعات الأعمال فإن هناك عدة لجان لمراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام، ذلك بالإضافة إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة. وقد ورد وصف تفصيلي للمخاطر التي يواجهها أو قد يواجهها البنك في المستقبل لاحقاً في هذا التقرير، إضافة إلى ما ورد في الإيضاحات المصاحبة للقوائم المالية ذات الأرقام (28 و 29 و 30 و 31) والتي تعد جزءاً مكملًا لتقرير مجلس الإدارة.

أهم الإنجازات :

تمكن البنك في عام 2015 م من تحقيق عدد من الإنجازات للأهداف التي تبناها ليكمل مسيرته ويدعم جهوده في التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الرئيسية، وذلك بالاستمرار في استحداث منتجات وخدمات متميزة تلبي احتياجات عملاء البنك وتعزز دوره الريادي في العديد من الأنشطة المصرفية، وقد تنوعت إنجازات البنك في مختلف قطاعاته وأنشطته، والتي من أهمها ما يلي:

الخدمات المصرفية للأفراد :

حظي عام 2015 م بسلسلة من الإنجازات التي تركز على إثراء الخدمات المصرفية للأفراد. كان هذا واضحاً في الخطوة التي اتخذها البنك بهدف إعادة هيكلة المنتجات الخاصة بتمويل شراء السيارات، حيث قام البنك بإجراء اتفاقيات جديدة مع كبرى وكالات السيارات ومقدمي خدمة تأجير السيارات. كذلك تم إنشاء ثمانية مراكز لخدمات ما بعد البيع في مواقع مهمة في المملكة، مما يحقق طموح البنك في التوسع والريادة. هذا وأطلق البنك نظاماً آلياً جديداً من شأنه تمكين العملاء من الحصول على موافقة تمويل أولية خلال دقائق عن طريق وكلاء المبيعات الموجودين داخل وكالات السيارات، الأمر الذي ينقل تجربة العملاء المصرفية إلى أبعاد أخرى.

أما فيما يتعلق بالتمويل الشخصي، فقد أطلق البنك برنامجاً تموالياً عن طريق المراجعة بالأسهم المحلية المتوافق مع أحكام الشريعة كمنتج تمويلي يستهدف جميع شرائح مصرفية الأفراد لتوفير السيولة النقدية للعميل بشكل فوري. هذا وأطلق البنك أيضاً منتجاً عقارياً تكميلياً بالتعاون مع صندوق التنمية العقارية ليصبح بهذا من أوائل المؤسسات الحاصلة على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي لإقامة "الإجارة الموصوفة بالذمة" لشراء عقارات على الخريطة من المطورين العقاريين.

خلال عام 2015 م قام البنك بالشراكة مع شركة ماستركارد العالمية بإصدار بطاقة ماستركارد للصرف الآلي كنسخة مطورة من بطاقات مايسترو للصرف الآلي، وتحظى بطاقات ماستركارد للصرف الآلي الجديدة بقبول عالمي لدى أكثر من 40 مليون متجر. وتصدر بطاقة ماستركارد للصرف الآلي الجديدة بأربع فئات (البطاقة الفضية، بطاقة التيتانيوم، البطاقة البلاتينية وبطاقة وورد) لجميع شرائح العملاء كالمصرفية الخاصة والخدمة الذهبية وباقي عملاء البنك. كما يمنح كل نوع من أنواع البطاقات مميزات فريدة تلبي احتياجات العملاء بما يتناسب مع كل شريحة، منها الدخول إلى أكثر من 600 صالة من صالات رجال الأعمال في المطارات العالمية وكذلك الاستفادة من خدمات وعروض شركة ماستركارد المحلية والإقليمية.

وفي إنجاز نوعي جديد، تم إضافة ميزة الشراء "بدون لمس" لبطاقات ماستركارد للصرف الآلي الجديدة التي تقدم خاصية الشراء دون الحاجة لتمرير البطاقة أو إدخالها في أجهزة نقاط البيع - ليضيف البنك بذلك أبعاداً غير مسبوقة من المرونة والحماية في استخدام بطاقات الصراف الآلي من بنك الرياض.

ولدعم توجه البنك نحو المصرفية الرقمية ولإثراء تجربة عملاء بنك الرياض، أطلق البنك - ضمن باقة منتجاته الرقمية المبتكرة - البطاقة الإلكترونية الجديدة المخصصة للتسوق عبر الإنترنت، والتي تمنح حاملها من عملاء البنك فرصة استخدامها للتسوق عبر أي موقع إلكتروني تُقبل فيه بطاقات فيزا، بطريقة سهلة وآمنة، دون حاجة لإصدار بطاقة بلاستيكية اعتيادية.

كما قام البنك بإطلاق خدمة "المحادثة المباشرة" كقناة تفاعلية مبتكرة، أطلقها البنك لزيادة كفاءة قنوات التواصل مع عملائه، وتوفير نافذة جديدة تتيح أمامهم المزيد من المرونة للتجاوب مع استفساراتهم وتساؤلاتهم والرد عليها بصورة فورية عن طريق الموقع العام للبنك وموقع "رياض أون لاين".

وفي مجال الصراف الآلي، أضاف بنك الرياض ما يقارب 339 جهاز صرف آلي جديد لشبكة البنك، كما قام بالتواجد عن طريق سيارة الصرف الآلي في ما يقارب 11 مناسبة وذلك في عام 2015 م .

مع الزيادة الملحوظة في حصة البنك من قاعدة العمليات وتماشياً مع استراتيجية البنك الهادفة إلى انتشار الفروع النسائية، فضلاً عن ارتفاع معدل النشاط المصرفي في هذه الفروع، وجد بنك الرياض حاجة ملحة إلى التوسع في المناطق الخاصة بالسيدات لاستيعاب هذا النشاط المتنامي. وعليه فقد عمل البنك على استحداث (6) مناطق جديدة على مستوى المملكة ليصبح إجمالي عدد مناطق السيدات (9) مناطق، حيث بلغت الفروع الخاصة بالسيدات 79 فرعاً موزعاً في كافة مناطق المملكة بالإضافة إلى مركزين للخدمة الذاتية في كل من جدة والخبر.

المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية :

تبلور المصرفية الذهبية المعنى الحقيقي للتعامل المصرفي العصري والراقي. وعلى هذا الأساس جاءت كافة منتجات بنك الرياض وخدماته المتميزة والمبتكرة بناءً على دراسة وفهم عميق لاحتياجات وأهداف عملائه وتطلعاتهم. كما أن لدى البنك 4 مراكز للمصرفية الخاصة بالإضافة إلى 60 مركزاً للمصرفية الذهبية صممت لخدمة عملائه من خلال فريق مدراء حسابات مُتخصص ومؤهل للاعتناء بكل احتياجاتهم.

مصرفية الشركات

دأب قطاع مصرفية الشركات على العمل وفق رؤية " أن يكون الشريك الاستراتيجي لعملائنا "، ويكون البنك الرائد في مجال خدمة العملاء من خلال بيئة عمل متميزة. حيث تعتبر إدارة تمويل الشركات بمثابة المركز المتخصص لعمليات التمويل المشترك، والمهيكل. وتتعاون الإدارة بشكل وثيق مع شبكة فروع البنك المحلية والخارجية المتمثلة في فرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة لتوفير المنتجات والخدمات المصرفية لأعمال الشركات السعودية والدولية المرتبطة بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة.

وتعد أيضاً إدارة المؤسسات المالية المحور الرئيس لإدارة علاقة البنك مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية غير البنكية في تقديم خدمات الاستثمار، والتأمين، والتمويل بصيغة الإجارة، إلى جانب توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات القطاع المتنوعة.

وقد واصل بنك الرياض تميزه من خلال علاقاته مع شبكة من البنوك المراسلة في توفير وتسهيل الأعمال المصرفية الدولية لعملائه من قطاع الأفراد والشركات بأسعار منافسة مع التركيز على جودة الخدمة.

كما تمكن البنك من التأكيد على مكانته من بين ضمن أكبر المشاركين في برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث قام بتمويل 3.2 مليار ريال ونسبة 25% من إجمالي عمليات التمويل التي نفذت وبتحويل 1764 منشأة ونسبة 26.5% من إجمالي عدد المنشآت منذ إطلاق البرنامج وحتى نهاية الربع الثالث لعام 2015 م.

كما واصل بنك الرياض حضوره الفاعل في السوق المحلي من خلال انتقاء عدد من الصفقات التمويلية المميزة؛ حيث فاز البنك بدور المدير الرئيسي ووكيل التسهيلات لتمويل أكبر عملية تمويلية يقوم بها القطاع الخاص في المملكة، وذلك بترتيب إجراءات توفير تمويل تحت الطلب لشركة أرامكو السعودية بقيمة 10 مليارات دولار. كما يقوم البنك بدور الوكيل العام للقروض المشتركة والحافظ للضمانات وبنك الحسابات الداخلية والخارجية لبعض المشاريع الصناعية والبنية التحتية والعقارية والخدمية. حيث يقوم البنك بالوكالة العامة لعدد 27 تسهيلاً تمويليًا بمبالغ تفوق 63 مليار ريال.

وفي نفس العام فاز بنك الرياض بدور المدير الرئيسي لتوفير تمويل إسلامي لتوسعة مشروع بترورابغ (2) بتمويل إجمالي قيمته 1.87 مليار دولار أمريكي، وأيضاً نجح بنك الرياض بالفوز بمنافسة إدارة وتشغيل برنامج القرض الاستثماري الذي أطلقه مؤخراً صندوق التنمية العقارية .

كما ساهمت خدمات مصرفية الشركات في تحقيق سياسة البنك التوسعية من خلال تفعيل دور إدارة النقد وتمويل التجارة وذلك عن طريق إعادة هيكلة المنتجات إلى فئات متنوعة تلبي احتياجات العملاء المتجددة والمتزايدة في مجال المدفوعات الإلكترونية، والبطاقات مسبقة الدفع، والتحويل الإلكتروني وإدارة السيولة النقدية، وتمكين الوصول إليها عبر عدد من القنوات الإلكترونية المتطورة.

وحقق البنك نجاحاً ملحوظاً في مجال البطاقات مسبقة الدفع لرواتب الموظفين ومكافآت الطلاب والتي تتميز بتوفير خدمات متعددة كسداد فواتير الخدمات العامة والحكومية وإمكانية الشراء من نقاط البيع. وامتداداً لهذا التوجه، فقد قام البنك خلال العام 2015 م بالتوسع مع عدد كبير من التجار بتزويدهم بخدمات نقاط البيع، الأمر الذي نتج عنه تحقيق قفزة نوعية عكست نمواً ملحوظاً تجاوز 100% وبأكثر من 40,000 نقطة بيع.

وفي ظل توجهات البنك "ليكون الرائد في الخدمات الإلكترونية" تم إطلاق تطبيق "رياض موبايل أعمال" والذي يعد الأول من نوعه في المملكة والمخصص لعملاء مصرفية الشركات لمساعدتهم على إدارة أعمالهم البنكية من خلال الأجهزة الذكية من أي مكان وفي أي وقت. بالإضافة إلى إطلاق خدمة سداد للدفع الآمن وخدمة أجهزة الإيداع النقدي للشركات.

أما في مجال تمويل التجارة، وحفاظاً على المركز الأول في حجم التعاملات، فقد قام البنك بإحداث تعديلات عديدة على دورات العمل من خلال ميكنة تنفيذ العمليات وتطوير رياض أون لاین للتجارة الإلكترونية الأمر الذي أدى إلى تقليل الفترة الزمنية المستغرقة لصالح عملائه في إنهاء معاملاتهم.

قطاع الخزنة والاستثمار:

يقوم قطاع الخزنة والاستثمار بدور مهم من خلال إدارة مستويات السيولة والتمويل للبنك وإدارة مخاطر التعرض لأسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات الأجنبية ضمن حدود المخاطر المعتمدة من البنك وإدارة المحفظة الاستثمارية، وكذلك تقديم منتجات وحلول التحوط المالية لعملاء البنك.

وفي عام 2015 م وتمشياً مع استراتيجية البنك في التركيز على فرص البيع الشامل، فقد قام قطاع الخزنة والاستثمار بتنفيذ خطة تسويقية شاملة بالتعاون مع قطاعات الأعمال الأخرى في البنك يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى شرائح العملاء المستهدفة في قطاع الشركات والأعمال والتعرف على احتياجاتهم وتحديد فرص البيع الشامل وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات وحلول التحوط المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء المختلفة في مجال التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات. وقد أثمر تنفيذ هذه الخطة عن نمو قوي في حجم وعوائد عمليات البيع الشامل.

كما قام قطاع الخزنة والاستثمار في عام 2015م تحت إشراف لجنة الموجودات والمطلوبات بتنفيذ إصدار صكوك ثانوية لمدة عشر سنوات بمبلغ أربعة مليارات ريال وذلك لتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك وتنويع مصادر التمويل ومدة استحقاقاتها لدعم الأنشطة الائتمانية والمصرفية. وقد لاقى هذا الإصدار إقبالاً جيداً من المستثمرين يعكس متانة مركز البنك المالي وثقة المستثمرين فيه.

المحفظة الاستثمارية:

يعتمد البنك سياسة استثمارية تراعي الجودة والتنوع والسيولة في توزيع الأصول تحت إشراف لجنة الاستثمار بالبنك. وتتكون محفظة البنك الاستثمارية من أصول متنوعة محلية ودولية ويمثل الدخل الثابت (السندات الحكومية والشركات) الجزء الأكبر من أصول المحفظة، وقد حققت المحفظة الاستثمارية عوائد جيدة خلال العام 2015م .

المصرفية الإسلامية:

استمر بنك الرياض في عام 2015م في مسيرته الحثيثة على طريق ابتكار وتصميم حزمة من المنتجات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة والمعتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية في البنك، والتي تتسع مظلتها لتشمل المعاملات المصرفية اليومية والحلول التمويلية والاستثمارية الموجهة لكافة فئات وشرائح العملاء من قطاعي الأفراد والشركات.

هذا ولم يترك البنك جهداً في تطوير الكفاءات البشرية المعنية بتقديم خدمات ومنتجات المصرفية الإسلامية، ورفع كفاءة أدائهم، حيث تبنت إدارة المصرفية الإسلامية إعداد حقيبة تدريبية متخصصة بالمصرفية الإسلامية. ولخدمة نفس الغرض الذي يهدف إلى إثراء المصرفية الإسلامية، حرصت الإدارة على إجراء تقييم دوري لأداء فروع المصرفية الإسلامية التابعة للبنك عبر إجراء أكثر من 50 زيارة متابعة لتلك الفروع.

شهد 2015 م انعقاد ثمانية اجتماعات مع الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية تم من خلالها تطوير العديد من المنتجات والحلول التمويلية المبنية على صيغ المربحة والإجارة. فقد اعتمد البنك شروط وأحكام إصدار بطاقات الائتمان الإسلامية بالإضافة إلى منتجات التحوط لقطاع الخزينة. كذلك قطعت المصرفية الإسلامية شوطاً في اعتماد الحلول الاستثمارية المقدمة من قبل الرياض المالية بما في ذلك صكوك بنك الرياض وصكوك شركة معادن الفوسفات وصندوق الرياض العقاري للدخل.

الفروع الخارجية:

يسعى بنك الرياض من خلال شبكته الخارجية المتمثلة بفرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة إلى توفير الحلول المصرفية لعملائه. وتخدم هذه الشبكة قاعدة عملاء مصرفية الشركات، وتتيح للبنك أن يقدم لعملائه خدمات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المتنوعة. وفضلاً عن ذلك، يقدم البنك المشورة فيما يتعلق بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية، مما يؤدي إلى تعزيز التجارة في المملكة ويساهم في رعاية مصالح عملاء البنك الاستثمارية في الخارج.

ويؤدي فرع البنك في لندن دوراً فاعلاً في دعم النمو المتزايد للأنشطة التجارية التي تمارسها أبرز الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات مع المملكة. ويتراوح ذلك الدعم بين إصدار الكفالات والاعتمادات المستندية والمساهمة في تمويل أنشطة هذه الشركات في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر فرع البنك في لندن لعملائه في المملكة ولفروعهم الخارجية خدمات مصرفية مصممة خصيصاً لدعم استثماراتهم الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الاستثمارية الخاصة.

وبنك الرياض هو النافذة الوحيدة للمصارف السعودية في الأمريكتين، حيث تؤدي وكالة هيوستن دوراً مهماً في جذب الاستثمارات إلى المنطقة، ومساعدة الشركات الأمريكية، والشركات متعددة الجنسيات على دعم أنشطتها التجارية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مساندة الشركات السعودية في أعمالها في أمريكا الشمالية. وفي الشرق الأقصى، يتولى المكتب التمثيلي للبنك في سنغافورة مساعدة عملاء بنك الرياض على استغلال الفرص الاستثمارية في قارة آسيا، وكذلك تطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

حوكمة تقنية الأعمال وأمن المعلومات :

ساهم مفهوم حوكمة تقنية الأعمال في الحد من المخاطر الواقعة على أمن المعلومات. فقد أعطى بنك الرياض أهمية قصوى لبناء نظام محكم صعب الاختراق. وبذلك، شهد عام 2015 م عدداً من الإنجازات في هذا المضمار.

أتم البنك الحصول على شهادة أمن وسلامة المعلومات "ISO 27001:2013" بعد أن قيمت خدمات البنك الإلكترونية من المعهد البريطاني للمعايير (BSI) دون أية ملاحظات، ويعد بنك الرياض الأول في المملكة في حصوله على شهادة الاعتماد في الأمن والسلامة في نطاق الخدمات البنكية الإلكترونية.

كما قامت الإدارة بالعمل على مشروع حوكمة وإدارة المخاطر ومطابقة السياسات الخاصة بأمن المعلومات حيث يهدف المشروع إلى تجهيز البنية التحتية في بنك الرياض للالتزام بأي متطلبات مستقبلية وتحسين إدارة الأعمال والحد من المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات.

كما تقوم الإدارة بالتقييم المستمر لخدمة استمرارية الأعمال في بنك الرياض على جميع الأصعدة مما يساعد البنك على تعزيز الخدمات وتطويرها بالإضافة إلى التمشي مع المعايير العالمية المطبقة لدى كافة المؤسسات المالية والمصرفية.

وعلى نحو متصل، قامت إدارة استمرارية الأعمال في البنك بتنفيذ مشروع نظام إدارة استمرارية الأعمال الذي يضع البنك في مرتبة متقدمة في هذا المجال محلياً وكذلك دولياً. وقد وفر هذا المشروع القدرات اللازمة لاستمرارية الأنظمة البنكية، وهو الآن في المراحل الأخيرة، والذي يسمح لإدارة الأزمات بالقيام بالأعمال بطريقة أكثر كفاءة ويجعل عملية استمرارية الأعمال أكثر شفافية ومسؤولية.

تقنية الأعمال :

خلال عام 2015م، قام بنك الرياض بعدد من الإنجازات فيما يخص قطاع تقنية الأعمال، ولعل من أبرزها نقل مركز المعلومات الرئيسي إلى مبنى جديد والذي يحتوي على كافة البيانات ذات العلاقة بأعمال البنك وعملائه. وقد روعي في تصميم المبنى الجديد لمركز المعلومات الرئيسي أعلى المواصفات الإنشائية، وأحدث الوسائل التقنية التي من شأنها إحداث نقلة نوعية في مستوى تنفيذ الخدمات وتسريع وتيرة إنجازها بالاعتماد على تقنيات الألياف البصرية والتي ستعكس بدورها وبشكل مباشر على كفاءة شبكة القنوات المصرفية الإلكترونية التابعة للبنك، وفي دعم معايير الأمان والحماية لقواعد البيانات وآليات تداولها وانتقالها.

كما يعتبر هذا المبنى من المراكز الذكية والصديقة للبيئة، حيث جرى تجهيزه بأنظمة متعددة للحماية ومكافحة الحريق لضمان أقصى درجات الأمان والحصانة من الكوارث والحوادث وكذلك الاختراق، كما أن المبنى

متوافق مع أرفع المعايير العالمية والتي أهلتها للاستحواذ على أعلى درجة للتقييم في السوق السعودية A+ وفق مؤشر Uptime لتقييم كفاءة المراكز المماثلة.

كما قام القطاع بتحويل عملاء بطاقة ماي بي (Mypay) والأول (Alawal) بنجاح إلى نظام جديد لإدارة البطاقة يتفق مع لوائح أنظمة بطاقات الدفع المسبق الخاصة بمؤسسة النقد العربي السعودي. وقد مكنت هذه المبادرة حاملي البطاقات المدفوعة مسبقاً من تسديد فواتيرهم من خلال أجهزة الصرف الآلي.

إدارة المخاطر:

استمر البنك خلال العام في التأكيد على اعتماده لأفضل معايير حوكمة الشركات، والتوافق مع المتطلبات التشريعية والتنظيمية المحلية، مواصلاً العمل على تبني أفضل الممارسات الدولية ضمن مبادئ حوكمة الشركات، وعلى النحو الذي يدعم جودة السياسات التي يتبناها البنك في مزاوله نشاطه المصرفي، وبما يمكنه من إدارة المخاطر وفق أسس سليمة ومتينة.

تشكل الجرائم المالية خطراً كبيراً على المؤسسات المالية وموظفيها، وهي تقلل حال تحققها من قوة البنك وتؤثر سلباً على قدرته في تقديم خدماته المصرفية وتهز الثقة التي يتمتع بها مع الجهات المعنية بالرقابة، والعملاء، وشركاء الأعمال، بالإضافة إلى تعريض استمرار وجود البنك للخطر والإضرار بسمعته محلياً ودولياً. وانطلاقاً من ذلك، حرص البنك خلال عام 2015م على تأسيس إدارة مكافحة الجرائم المالية التابعة لإدارة المخاطر ضمن برنامجه الشامل لتحسين سبل ووسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي.

مخاطر الائتمان:

تواجه المؤسسات المالية عدداً من المخاطر في مقدمتها معايير الائتمان والإدارة المفتقرة إلى الخبرة في تقييم وقياس المخاطر بالإضافة إلى إغفال دور التغيرات الاقتصادية التي من الممكن أن تؤدي إلى تدهور الحالة الائتمانية للعميل. وتظهر مخاطر الائتمان عند وجود ما يشير إلى عدم قدرة المقترضين أو إخفاقهم في تنفيذ التزاماتهم وفقاً للشروط التعاقدية. ويدير البنك تلك المخاطر من خلال تحليل عميق لقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته، كمصادر السداد ونوع الضمانات وما يحيط نشاط المقترض من ظروف وتوقعات.

تعمل إدارة مخاطر الائتمان داخل إطار محكم من المبادئ والأسس والأدوات والأنشطة والهياكل الإدارية الضرورية لإدارة مخاطر الائتمان على مستوى البنك. ويهدف هذا الإطار إلى دعم جهود البنك في تحسين مستوى جودة الأصول ومتابعة الالتزام بالإجراءات والقواعد الموضوعة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك من خلال معايير ائتمانية صممت بوضوح ويتم متابعتها دورياً. إضافة إلى ذلك تقوم الأقسام المضطلعة بالإشراف على تنفيذ استراتيجيات الائتمان ومستوى الإقدام على المخاطرة بوضع خطة واضحة للتعرف على معايير المخاطر المسموح

بها وتحديدها، جنباً إلى جنب مع آليات إقرار ومتابعة مخاطر الائتمان بالبنك. ويتم باستمرار تقييم ومتابعة حجم وسلامة التعرضات الائتمانية للتأكد من إمكانية التعرف على المشكلات الائتمانية المتوقعة في الوقت المناسب. يستخدم البنك نظاماً آلياً متقدماً لإدارة العملية الائتمانية وضبطها وفق الحدود الائتمانية والضمانات والشروط التي تحكمها. كما يطبق البنك نظاماً متقدماً للتصنيف الائتماني وفقاً للمعايير الدولية، ويعمل هذا النظام على تصنيف عملاء ائتمان الشركات وفقاً لدرجات التصنيف الائتمانية المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك. هذا ويعتمد البنك نظاماً آخر للتصنيف الائتماني للعملاء من الأفراد.

كما يعمل البنك حالياً على تعزيز بنيته الأساسية وتطوير نظام آلي لإشارات الإنذار المبكر يساعد على البدء في مراجعة المحافظ الائتمانية واتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة حيالها قبل تعثرها.

ووفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، التزم البنك بكل متطلبات بازل لقياس معدل كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان وفق الطريقة المعيارية Standardized Approach وبعد نجاح البنك في تطوير قدرات نماذج التصنيف الائتماني بما ينسجم مع متطلبات بازل (3) شهد عام 2015م مراحل متقدمة في تطبيق البديل الثاني وهو معيار التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (IRB) Internal Rating Based.

وفضلاً عن تصميم نماذج مختلفة للتصنيف الائتماني طور البنك نظاماً للتحقق من صحة واكتمال تلك النماذج بشكل دوري. كما شهد عام 2015م جولة أخرى من الاختبارات الدورية المستقلة للتأكد من صحة نتائج نماذج التصنيف الائتماني وجوانبها الكمية والنوعية المبنية على توقعات مؤسسة النقد العربي السعودي، كما أنشأ البنك البنية التحتية الأساسية اللازمة لعمل واستخدام تلك النماذج في عملية صنع القرار الائتماني معتمداً على قياس دقيق للمخاطر الائتمانية والعائد المرجح لهذه المخاطر، في نفس الوقت تمت مراجعة سياسات المخاطر المعتمدة بالبنك للتأكد من توافق أنظمة التصنيف الائتماني مع تطبيق معيار التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان.

وعلى نحو مواز، قطعت إدارة مخاطر الأفراد شوطاً في اعتماد المراحل النهائية لتطبيق معيار التقييم الداخلي المتقدم AIRB المتوافق مع معايير "بازل" ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. ويشمل ذلك تعريف هيكل الرقابة، والحوكمة، ومعظم السياسات الائتمانية التي تم تطويرها.

كما اضطلعت إدارة مخاطر مصرفية الأفراد بتقييم وتطوير الأنظمة والأدوات المستخدمة في الوقت الحالي لقياس مخاطر الائتمان ضمن أطر إدارة المخاطر المعتمدة لدى البنك لقياس العائد على الاستثمار المرجح بالمخاطر بشكل أفضل، وبما يكفل إثراء تجربة العملاء وذلك من خلال تطبيق الاستراتيجية الرقمية لتسهيل وتسريع وصول العملاء لقنوات الاتصال الخاصة بالخدمات التي يقدمها البنك.

مخاطر السوق والسيولة:

إدارة مخاطر السوق والسيولة هي جزء من قطاع إدارة المخاطر المكلف بقياس ومراقبة مخاطر السوق ومخاطر الأصول والخصوم الناجمة عن التذبذب في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار السوق، وفي إطار هيكل وحدود المخاطر المعتمدة من مجلس إدارة البنك. وتقوم إدارة مخاطر السوق والسيولة بإعداد التقارير المتعلقة بمجال عملها وإرسالها بشكل دوري إلى الجهات المعنية في البنك. إن المعيار الأساسي لقياس مخاطر السوق المعتمدة في البنك هو معيار القيمة المعرضة للمخاطر الذي يرصد تغير وتذبذب أسعار السوق وعلاقة التغيرات ببعضها البعض بالإضافة إلى ذلك، فإن البنك يطبق العديد من المعايير المتقدمة لتحسين القدرات التحليلية في إدارة مخاطر السوق بما فيها اختبارات الجهد (التحمل) وتحليل الحساسية. هذا ولازال البنك يواصل العمل على استراتيجيته لتطبيق منهج النماذج الداخلية IMA لقياس وإدارة مخاطر السوق في إطار تنظيمات لجنة بازل.

كما واصل البنك خلال عام 2015م وحسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي تطوير عملياته لإدارة مخاطر السوق وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بإدارة مخاطر السيولة وتحسين آليات جمع وتحليل وعرض بيانات المخاطر.

المخاطر التشغيلية:

تمثل المخاطر التشغيلية جزءاً مهماً من العمل في المؤسسات المالية خاصة بعد التطور والنمو السريع للخدمات المصرفية واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي غطت كافة مناحي الحياة اليومية. ويمكن تعريف المخاطر التشغيلية بالقصور الناجم عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو الأفراد أو النظم. وعلى هذا، تعمل إدارة المخاطر التشغيلية على التحقق من تطبيق تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المخاطر الناجمة عن القصور في العمليات أو الأنظمة أو البنية التحتية أو الأخطاء البشرية، وقد عملت الإدارة خلال عام 2015م على اتخاذ مجموعة من التدابير لرفع كفاءة وممارسات إدارة المخاطر التشغيلية والتي كان من بينها:

- ترقية وتجديد أنظمة إدارة المخاطر التشغيلية الأساسية ورفع كفاءتها من خلال ميكنة عملية التقييم الذاتي والتحكم بالمخاطر، بالإضافة إلى تقديم صورة كاملة عن المخاطر الحالية في شكل تقارير دورية مدعومة برسوم بيانية لتقييم المخاطر لكل إدارة وقطاع في البنك، والتحقق كذلك من مطابقة معايير المخاطر لمتطلبات بازل (3) .
- تنفيذ منهجية التقييم الذاتي للرقابة على المخاطر (RCSA) واتباعها في جميع قطاعات البنك حيث تلعب هذه المنهجية دوراً كبيراً في الكشف عن ثغرات في التحكم وتخدم كآلة تحكم داخلية فعالة .

• عمل تقييم شامل لإطار التحكم الداخلي، والمشتمل على بيئة رقابة وإدارة وتقييم المخاطر والرقابة المؤسسية والمحاسبة ونظم الاتصالات والمعلومات والتقييم الذاتي والتقارير والمتابعة، استناداً إلى مبادئ التقييم الداخلي للبنك .

هذا وقد كان عام 2015م حافلاً بالمراقبة المستمرة لمعدلات كفاية رأس المال منعاً لحدوث أية مخاطر تشغيلية. ويعمل البنك في هذا الشأن وفق النهج الموحد لمتطلبات بازل (2)، مما يؤهله تدريجياً لاستيفاء متطلبات منهج القياس المتقدم لإدارة المخاطر التشغيلية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للمخاطر Value at Risk.

اختبارات الجهد (التحمل):

طبق البنك خلال العام اختبارات الجهد (التحمل) لكافة أنواع المخاطر والتي شملت جميع الأنشطة المصرفية التي يزاولها البنك وأُعتمدَ الإشراف عليها من قبل مجلس الإدارة وذلك بعد القيام بتطوير سياسات وأطر وقواعد الحوكمة الخاصة بهذا الاختبار. وفي هذا الإطار، يراقب المعنيون بإدارة المخاطر مناهج الجهد وما يتبعها، وذلك للحفاظ على كفاءة النماذج الموضوعية لهذا الغرض.

إدارة الرقابة

استمر البنك خلال العام 2015 م في التأكيد على اعتماده لأعلى معايير الرقابة الداخلية، والالتزام التام مع المتطلبات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي. حيث يقوم البنك بتحسين وسائل ومقومات الحوكمة والرقابة الداخلية التي تهدف إلى توفير التكامل بين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية ورفع مستوى الفهم العام كجزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة الفعال. ومن ضمن هذه الجهود تم تأسيس إدارة للرقابة تتبع مباشرة للرئيس الأول لإدارة المخاطر.

تعمل إدارة الرقابة على جمع كافة المعلومات في هذا الخصوص من كافة القطاعات والجهات الرقابية سواء الداخلية أو الخارجية وتصنيفها وتحليل أهميتها، ومتابعة الخطط اللازمة للتطبيق لتعزيز نظام الرقابة الداخلي، كما تقوم بشكل سنوي بتحديد أسلوب وإصدار ومراجعة مضمون الإقرارات السنوية التي تقدمها الإدارة التنفيذية والوحدات الرقابية عن مدى سلامة وكفاءة نظام الرقابة الداخلي.

وتقوم إدارة الرقابة الداخلية برفع تقاريرها عن الرقابة الداخلية ومختلف أنواع المخاطر استناداً على أهميتها للجنة المراجعة والإدارة التنفيذية بكافة مستوياتها، وكذلك للجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام.

كما تم الانتهاء من ربط نظام الرقابة الداخلية بمعايير الأداء على مستوى الإدارة التنفيذية، وأنهت قطاعات البنك تطبيق إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة الداخلية من خلال مراقبي القطاعات الذين تم تكليفهم بأداء الاختبارات المستمرة وذلك لتقويم وتحسين الإجراءات والسياسات المعتمدة داخل القطاع.

التسويق والاتصالات

تم خلال عام 2015 م وبنجاح إطلاق العديد من برامج التسويق المتنوعة لمنتجات وخدمات مصرفية الأفراد والشركات كتطبيق جوال الرياض للأعمال وبطاقة بنك الرياض ماستر كارد للصرف الآلي بالإضافة إلى حلول نقاط البيع والعديد من النشاطات الأخرى، باستخدام قنوات الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الجديدة وقنوات التواصل الاجتماعي والتي أسهمت في تحسين نتائج الحملات التسويقية ورفع الوعي والوصول إلى الجمهور المستهدف وقياس نسبة تفاعلهم، وقد ساهم مزج وسائل الإعلام التقليدية مع وسائل الإعلام الجديدة وقنوات التواصل الاجتماعي في تعزيز حضور البنك وقدراته التنافسية ضمن القطاع المصرفي السعودي.

إلى جانب ذلك، فقد كثف قطاع التسويق جهوده لدعم واستكمال إدارتين من أهم إداراته وهما إدارة التسويق الرقمي وإدارة تقصي المعلومات التسويقية، وذلك لتعزيز قدرة البنك على الاستجابة لاحتياجات السوق المتطورة والتغيرات في المشهد الرقمي والمعدلات المتنامية لاستخدام وسائل الإعلام الذكية وكذلك التقليدية، وقد تمكنت إدارة التسويق الرقمي من تحقيق إنجازات سريعة وإسهامات ملموسة على مختلف قنوات التواصل الاجتماعي خلال عام 2015، حيث تضاعف عدد المتابعين على "فيسبوك" و "تويتر" مقارنة بالسنة الماضية، كما تم تفعيل صفحة البنك على موقع "لينكد إن" لتجعل من بنك الرياض الاختيار الوظيفي الأمثل، واستطاع البنك أن يحافظ على موقع متقدم على قائمة أكثر البنوك تفاعلاً على قنوات التواصل الاجتماعي في المملكة خلال عام 2015م.

من جانب آخر تضطلع إدارة تقصي المعلومات التسويقية بقطاع التسويق بمهمة دعم كافة قطاعات الأعمال لدى البنك عبر دعمها بالبيانات والمعلومات الحيوية اللازمة التي من شأنها مساندتها في عملية اتخاذ وصناعة القرار، وفي عام 2015م استطاع القطاع تنفيذ أكثر من 87,000 اتصال بغرض قياس مستوى رضا العملاء من خلال تفعيل نظام "مؤشر توصية العملاء"، كما قام القطاع بإجراء 24 جلسة مناقشة مع مديري المناطق وعدد 240 مقابلة مع موظفي الخط الأول للبنك، وذلك لقياس واقتراح الحلول التي تسهم في تعزيز نوعية الخدمة في الفروع.

ونظرًا لما يمثله دعم وتعزيز صورة البنك ومنتجاته وخدماته في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية كأحد الأهداف الرئيسية لإدارة الإعلان والعلاقات الإعلامية في البنك، فقد نشرت الإدارة أكثر من 167 خبرًا صحفيًا، نشرت بواقع 1230 نشرة صحفية في الصحف الورقية وأهم المواقع الإلكترونية، إضافة إلى 42 ملحقًا صحفيًا خلال عام 2015م، كما قامت بتسليط الضوء على المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات وتحقيق الحضور الإعلامي المميز لمجموعة واسعة من برامج الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم الأهداف الاستراتيجية لبنك الرياض "كسب رضا العميل وتقديم ما يتجاوز توقعاته" وهو المحور الأساسي لكافة أنشطة إدارة ضمان الجودة. وفي عام 2015م، طبقت الإدارة سلسلة من الأساليب والطرق المتقدمة

لضمان الجودة، وتحسين الأداء، والتطوير المستمر. ولتحقيق ذلك أعادت إدارة ضمان الجودة ترتيب هيكلها للتركيز على متطلبات ضمان الجودة في مختلف عمليات البنك.

إثراء تجربة العملاء :

بعد تجربة إنشاء ناجحة لإدارة إثراء تجربة العملاء في عام 2014 م، فقد قامت الإدارة بتنفيذ خطة عمل على نحو مدروس وكان فريق العمل حاضراً دائماً للتأكيد على تعميق مفهوم "إثراء تجربة العميل" كشرط أساسي في العمل، وضمان أن جميع المنتجات والخدمات والعمليات تصمم وفق احتياجات العملاء. كان لهذا القسم إنجازاته المتميزة خلال عام 2015 م، والتي كان من ضمنها تطبيق منهجية (Net Promoter Score) لقياس ولاء ورضا العملاء.

قام الفريق بدراسة جميع شرائح السوق لفهم احتياجات وسلوكيات العملاء، وبناء على ذلك تم تطوير منتجات وخدمات البنك وفق احتياجات العميل. كما كان الفريق مساهماً رئيساً في برنامج تحسين جودة خدمات الفروع، وذلك عن طريق تطوير الإجراءات الخاصة بطلبات التمويل وإصدار بطاقات الصرف الآلي وتحديثات الحسابات الجارية.

كما قامت الإدارة بافتتاح معمل الأبحاث في بداية عام 2015م والذي يعد الأول من نوعه في المملكة وذلك لإجراء اختبارات على الخدمات والمنتجات الخاصة بالبنك ودراسة أثرها على عملاء فعليين بهدف التعرف على مريئاتهم قبل الشروع بطرحها في السوق. كما قام الفريق بإخضاع عدد من الخدمات الإلكترونية للتجربة الحية.

إدارة الالتزام :

يسعى البنك بصفة مستمرة إلى تعزيز بناء ثقافة سليمة للالتزام، بحيث يحافظ بنك الرياض على قيمه معايير المهنية على جميع الأصعدة والأنشطة. وتشمل هذه المعايير الالتزامات التنظيمية الدولية والمحلية والممارسات المثلى بالإضافة إلى لوائح العمل والقواعد الأخلاقية الداخلية التي يعمل بها بنك الرياض.

لقد عُنيت إدارة الالتزام في بنك الرياض بسلامة بيئة ضوابط الالتزام في البنك كما عُنيت الإدارة بتطبيق برنامج التزام فعال؛ ذلك البرنامج الذي يقدم خدمات خاصة بالمراقبة، وتقديم النصح والمشورة وإدارة الشؤون التنظيمية والتشريعية. هذا وتعمل إدارة الالتزام على دعم الامتثال بالالتزامات والمتطلبات الجديدة والخاصة بمتطلبات صندوق حماية الودائع، واللوائح الخاصة بالتحديث الجديد للبطاقات الائتمانية وبطاقات الشحن، وقواعد حماية العملاء في شركات التمويل، والمعايير التشغيلية للشبكة السعودية للمدفوعات - "مدى"، والتعديلات الجديدة في نظام العمل، وأية

تعديلات على لوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقواعد فتح وتشغيل الحسابات البنكية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

على الصعيد الدولي، استمر البنك بالسعي للتوافق مع توصيات اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF) وقواعد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)؛ من أجل محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما تقوم إدارة الالتزام في البنك بالمشاركة الفعالة مع السلطات المحلية المختصة لتنفيذ متطلبات قانون الامتثال الضريبي لحسابات الأجانب (FATCA)، وقد التزم البنك بتنفيذ جميع المتطلبات الخاصة بهذا الصدد لعام 2015 م .

وعلى نحو مماثل، تحافظ إدارة الالتزام على استراتيجيتها الدائمة لتحقيق أعلى معايير الجودة والمنهجيات في كل ما يخص رصد مخاطر عدم الالتزام في البنك. وقامت بوضع وتنفيذ خطة مراقبة مبنية على رصد المخاطر ثم الموافقة والمتابعة عليها من قبل لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.

التصنيف الائتماني للبنك :

حافظ البنك بثبات على التصنيف الائتماني المتميز من وكالات التصنيف الائتماني العالمية. بعد خفض تصنيفات المملكة من (+1-A/-AA) إلى (1-A+/A)، وتم تعديل تصنيف بنك الرياض أيضاً من قبل ستاندرد اند بورز للتصنيفات من (+A) إلى (A) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل، مع التأكيد على تصنيف (1-A) للالتزامات قصيرة الأجل، وهو أعلى تصنيف متاح. وتم أيضاً تغيير النظرة المستقبلية للبنك بما يتماشى مع التقييم السيادي. وحافظت وكالة التصنيف العالمية فيتش على تصنيفها (+A) لتصنيف الالتزامات طويلة الأجل، و(F1) لتصنيف المطلوبات قصيرة الأجل، وهو أعلى تصنيف متاح. كما أكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية " كابيتال انتلجنس " تصنيفها للبنك (-AA) بالنسبة إلى الالتزامات طويلة الأجل و(A1+) لتصنيف المطلوبات قصيرة الأجل، وهو أعلى تصنيف متاح، وكلا التصنيفين يحمل نظرة مستقبلية مستقرة. وتعكس تصنيفات هذه الوكالات العالمية قوة ومثانة المركز المالي لبنك الرياض.

القروض على البنك :

تم إكمال عملية طرح خاص لصكوك أولية بقيمة 4,000 مليون ريال (أربعة آلاف مليون ريال سعودي) بتاريخ 2013/11/06م، ومدة استحقاقها 7 سنوات مع أحقية البنك باستردادها في نهاية السنة الخامسة. ويبلغ العائد عليها سايبور ثلاثة أشهر +0.68%. كما تم طرح خاص لصكوك ثانوية بتاريخ 2015/06/24م بقيمة 4,000 مليون ريال (أربعة آلاف مليون ريال سعودي) كحد أقصى ولفترة استحقاق (عشر سنوات) قابلة للاسترداد بعد مضي

خمس سنوات وبلغ العائد على الصكوك سايبور ستة أشهر + 115 نقطة. ويهدف البنك من هذه الإصدارات إلى تنويع مصادر التمويل ومدد استحقاقاتها ودعم محفظة التمويل.

الاستراتيجية والأهداف :

في عام 2015م، استمر البنك في تطبيق الاستراتيجيات الموضوعة، حيث واصل العمل على تنفيذ استراتيجية التوزيع للأفراد كامتداد طبيعي لتحسين إثراء تجربة العملاء، مع التركيز على التكنولوجيا الرقمية والقنوات الإلكترونية، بالإضافة إلى التركيز على المصرفية النسائية لما لها من أهمية في مصرفية الأفراد ليصبح البنك المفضل لها وتحقيق الريادة في السوق في هذا المجال.

كما استمر العمل على إحداث نقلة نوعية في مستوى الخدمة المقدمة في الفروع وتلبية الاحتياجات المتنامية للعملاء في مختلف الشرائح على نحو أكثر فاعلية وكفاءة. وواصل البنك التركيز على إدارة الأصول وإدارة الثروات وعلى تمويل الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة للاحتفاظ بموقعه كفاعل رئيس في السوق. وسيستمر في العمل على دعم تحقيق هدف البنك ليصبح أفضل بنك لتمويل التجارة في المملكة من حيث تنفيذ المعاملات والقدرات الاستشارية.

وتعتمد استراتيجيات البنك في الفترة المقبلة على التركيز على تعزيز أساسيات الأعمال الرئيسة لدى البنك من خلال التركيز على الجودة والنوعية في الخدمات لرفع معدلات الأداء، وزيادة الدخل وتحسين مستويات الخدمة والبيع الشامل للعملاء، بالإضافة إلى مراقبة التكاليف وتحسين الكفاءة في التشغيل وتنفيذ العمليات المصرفية وذلك من خلال التركيز على جودة الأصول وقوة رأس المال لتعزيز القدرة التنافسية للبنك، والتركيز على المصرفية الرقمية والقنوات الإلكترونية، ومصرفية الأفراد. كما سيتم توجيه جهود محددة في سوق التأمين وعمليات الصرف للعمليات الأجنبية والتمويل العقاري.

كما يخطط البنك لزيادة انتشاره من خلال الاستخدام والتنويع الأمثل لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع، لتعزيز موقعه الريادي في القطاع المصرفي. وفي نفس الإطار، سيواصل البنك الاستثمار في المستقبل ليؤكد البنك من جديد التزامه ليصبح أفضل مقدم للخدمات المصرفية الرقمية، مع المضي قدماً في تنفيذ جزء كبير من المشاريع المخصصة لهذا المجال.

خدمة المجتمع :

على خطى الأعوام السابقة؛ واصل البنك الدفع بمسيرة العطاء والوفاء نحو آفاق جديدة من الإنجازات، التي عكست الدور الفاعل للبنك في خدمة المجتمع، ومساهمته البارزة في دعم تطلعات التنمية الشاملة المستدامة.

فقد عمد البنك خلال عام 2015م بتطوير أدوات وآليات تنفيذ مبادراته المجتمعية لتحسين مخرجاتها من الناحيتين النوعية والكمية وذلك ضمن منهجية التقييم الدورية التي يعتمدها البنك لتحفيز أدائه.

وكان من نتائج تلك الرؤية التغيير الذي أحدثه البنك ضمن مبادراته الخاصة بتوزيع الأجهزة والمستلزمات الطبية على المرضى المحتاجين. حيث بادر إلى توجيه الدعم تحت مظلة هذا البرنامج إلى لجان أصدقاء المرضى ومديريات الشؤون الصحية في مختلف أنحاء المملكة عوضاً عن توزيعها على المرضى مباشرة، بغية تنظيم عملية التوزيع وحصرها ضمن الجهات الأكثر اختصاصاً واحترافية. كما قام البنك وامتداداً لبرنامج النقل الخيري بتوزيع حافلاتي نقل مجهزتين لنقل المرضى لصالح لجنة أصدقاء المرضى بجدة، وحافلتين مماثلتين لمركز الملك فهد الوطني لعلاج أورام الأطفال ومركز الأبحاث في الرياض.

كما واصل بنك الرياض تأكيد حضوره القوي كراعٍ ومشاركٍ في العديد من الفعاليات والأنشطة المرتبطة بمفهوم التوعية والرعاية الصحية لأفراد المجتمع وصولاً لمجتمع صحي. وجاءت رعاية البنك المعهودة لحملة جمعية زهرة للتوعية بسرطان الثدي للعام الثامن على التوالي، ودعم الحملة التوعوية للجمعية السعودية للسكتة الدماغية، ودعمه للجمعية السعودية لمكافحة التدخين "نقاء"، وحملة "نبراس" لمكافحة المخدرات، إلى جانب المشاركة في المعرض والمنتدى السعودي الأمريكي للرعاية الصحية، فيما كان موظفو وموظفات بنك الرياض على موعد مع العطاء من خلال مشاركتهم اللافتة بحملة التبرع بالدم لجمعية سند الخيرية لصالح أطفال مرضى السرطان.

وتحت مظلة مبادرات تنمية القدرات المجتمعية التي أطلقها البنك تحت عنوان "ممكن"، والتي تستهدف بشكل رئيس تحفيز قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة، وتطوير مهاراتهم، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، فقد جاءت مساهمات بنك الرياض خلال عام 2015 م معززة لإنجازاته السابقة في هذا الجانب، حيث احتفى البنك بتخريج 15 شاباً من منسوبي الموسم الرابع لبرنامج التدريب الزراعي المخصص لتأهيل ذوي الإعاقة العقلية البسيطة لسوق العمل، وذلك بالشراكة مع جمعية المعوقين بالإحساء وهيئة الري والصرف. أما برنامج التدريب الصيفي لذوي الاحتياجات الخاصة والذي رعى البنك نسخته التاسعة بالشراكة مع نادي الشباب بمدينة الرياض، فقد واكبه إقامة مركزين مماثلين في كل من مدينة الباحة بالتعاون مع جمعية المعوقين بالباحة، ومدينة حائل بالتعاون مع جمعية هدكا لرعاية المعاقين.

وامتدادًا للنجاحات التي حققتها مبادرات بنك الرياض في دعم الأسر المنتجة، من خلال تأهيل فتيات المجتمع لسوق العمل عبر تطوير قدراتهن وإكسابهن المهارات العملية اللازمة لتحويلهن إلى عناصر منتجة، فقد جاء دعم البنك لمبادرة "نبته" لتأهيل الفتيات في الجوف بالتعاون مع جمعية البر الخيرية، والتي أثمرت عن تدريب 100 فتاة من فتيات الأسر المستفيدة من الجمعية على مهارات الحاسب الآلي والخياطة والتطريز والطبخ والحلويات والتجميل. كما رعى البنك في هذا الإطار مشروع الأسر المنتجة بالحوية بمنطقة الطائف، إلى جانب رعايته لمشروع بوابة الخير الذي نظّمته الجمعية الخيرية للأومومة والطفولة بالمنطقة الشرقية واستهدف تمكين الأسر المنتجة المستفيدة من الجمعية من تنمية دخلها من خلال إتاحة الفرصة أمامها لعرض منتجاتها اليدوية.

وكعادتها في كل عام، تمضي قوافل بنك الرياض الخيرية في شق طريقها برحلة عطائها التي لا تتوقف، بمشاركة مميزة من موظفي وموظفات البنك الذين يتسابقون بعزيمتهم وشغفهم لعمل الخير والعطاء إلى مواكبة جهود البنك، وأن تكون لهم بصمتهم الراسخة في إنجاح مقاصد برامجه. فخلال شهر رمضان المبارك استأنفت القافلة توزيع السلال الغذائية على الأسر في مختلف أنحاء المملكة، إلى جانب توسيع مظلة المستفيدين من القافلة لتشمل عدداً من الجمعيات الخيرية كجمعية البر بالحوية، والجمعية الخيرية بنجران، وجمعية البر بوسيطاء، وجمعية الخطة الخيرية واجا النسائية الخيرية بحائل، وكذلك دعمه غير المحدود لجمعية إطعام الخيرية في جهودها لتوعية المجتمع بأهمية حفظ نعمة الطعام وعدم التبذير، إلى جانب الدعم الذي وفّره البنك لجمعية مودة للحد من الطلاق.

كما كانت قوافل الخير حاضرة بالتزامن مع موسم الشتاء، لتقوم ومن خلال فريق المتطوعين بتنفيذ حملة "كسوة الشتاء" السنوية، على الأسر المحتاجة في عدد من القرى والهجر لتزويدهم بالمستلزمات الضرورية اللازمة لمواجهة ظروف الشتاء.

وحافظ موظفو وموظفات بنك الرياض على التقليد الثابت للبنك في معايدة الأطفال المنومين في مستشفيات المملكة ومشاركتهم فرحة عيدي الفطر والأضحى المباركين، والتي تترك أثرها الإيجابي البالغ في نفوس الأطفال.

أما "الثقافة"، فلم يغب بريقها عن برامج بنك الرياض التنموية، واستمر البنك بالعمل على إعلاء شأن "الكلمة والأدب" كمحرك أساسي للتنمية الشاملة المستدامة، وإلى تحفيز حركة الإبداع والتأليف بين جموع المثقفين والباحثين وأصحاب المواهب في المملكة. فقد احتفى البنك بالدورة الثامنة لجائزة "كتاب العام" بالشراكة مع نادي الرياض الأدبي والتي ذهبت جائزتها لكل من: الدكتور عبدالله المنيف والدكتورة هند المطيري. وفي موضع آخر من مواضع الإبداع في فضاء المعرفة والثقافة، جاء الإعلان عن الفائزات بالنسخة الأولى من جائزة التميز النسائي والتي تم إطلاقها بمبادرة من بنك الرياض بالتعاون مع نادي القصيم الأدبي في أول جائزة ثقافية من نوعها خصصت لأدب السيدات. وذهبت جوائز الدورة الأولى لكل من: الدكتورة غادة طريف والدكتورة أمينة الجبرين والدكتورة وفاء خنكار.

وعزز البنك شراكته المجتمعية البناء مع الجمعيات الخيرية في المملكة، من خلال سلسلة من برامج الرعاية والمشاركة في مبادرات الجمعيات وبرامجها التنموية والخيرية والتوعوية. حيث كان لبنك الرياض مساهمته في حملة جمعية النهضة النسائية الخيرية للتوعية وتنقيف المجتمع بأهمية المشاركة في الدورة الثالثة للانتخابات البلدية والتي تميزت بمشاركة المرأة تأكيداً على دورها الفاعل والمهم في المجتمع السعودي.

وفي ذات السياق؛ فقد عزز البنك تجربته في مجال دعم الجمعيات الخيرية من خلال الاستمرار في تسخير القنوات والبوابات الإلكترونية التابعة للبنك وتوظيفها لصالح المساهمة في نشر الرسائل التوعوية للحملات التي تنبأها تلك الجمعيات على عدة أصعدة، لما لهذه الخطوة من أثر بالغ في توسيع نطاق تأثير تلك الرسائل من خلال استثمار معدل المتابعة الواسعة التي تحظى به القنوات الإلكترونية للبنك وصفحاته عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

كما استحدث البنك، وفي إطار جهوده لتطوير آليات شراكته مع الجمعيات الخيرية، قناة للتبرع الإلكتروني تتيح لعملاء البنك تقديم الدعم المادي اللازم لبرامج تلك الجمعيات بطريقة مرنة وميسرة، وذلك بعد دراسة متأنية لتلك الجمعيات والتحقق من نشاطها.

ومواصلةً لبرنامج "الوفاء" لرعاية أسر الموظفين المتوفين من ذوي الحاجة، فقد جدد البنك اتفاقية التعاون مع شركة أسواق العثيم للاستمرار في توزيع البطاقات الشرائية الإلكترونية مسبقة الدفع على الأسر المستفيدة لتمكينهم من الاستفادة من الرصيد الممنوح في تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم بما يوفر سبل الحياة الكريمة لهم.

الشركات التابعة :

1 - شركة الرياض المالية :

الرياض المالية هي شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة برأس مال مقداره 200 مليون ريال، مملوكة بالكامل لبنك الرياض ومرخصة من هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

تقوم الرياض المالية بشكل مستمر بإبتكار وتطوير المنتجات الاستثمارية التي تلبي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، وذلك من خلال "إدارة الأصول" التي عملت خلال عام 2015م على توسيع منتجاتها بإطلاق صندوق استثماري جديد هو "صندوق الرياض للدخل العقاري"، ليصل بذلك عدد الصناديق الاستثمارية للشركة إلى 37 صندوقاً، وبالتالي تعزز الشركة من ريادتها لسوق إدارة الأصول من حيث عدد وتنوع المنتجات الاستثمارية وحجم قاعدة العملاء، وتتنبأ بذلك الشركة المركز الثاني محلياً في حجم الأصول.

فيما يخص المصرفية الاستثمارية للشركات، تحرص الرياض المالية على استقطاب الكفاءات الوطنية ذات الخبرات الطويلة في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة التي تغطي كافة نشاطات المصرفية الاستثمارية، ومنها إدارة طرح الصكوك وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاندماج والاستحواذ وعمليات التمويل المهيكل. ومن أهم إنجازات الشركة في هذا المجال خلال العام 2015 م ترتيب وطرح صكوك بنك الرياض بقيمة 4 مليارات ريال، والقيام بدور المستشار المالي ومتعهد التغطية ومدير الاكتتاب للطرح العام لشركة الشرق الأوسط لصناعة وإنتاج الورق بقيمة 450 مليون ريال.

ومن أجل تعزيز مكانة الشركة في سوق خدمات تداول الأسهم المحلية والدولية، واستكمالاً لباقية الخدمات الاستثمارية المتنوعة والمتطورة التي تقدمها الشركة، أطلقت الرياض المالية في بداية عام 2015 م خدمة التداول عن طريق الأجهزة الذكية وذلك استكمالاً لتقديم خدمات الشركة لعملائها عن طريق جميع الوسائل المتاحة. كذلك، تم العمل على بعض المبادرات التي تهدف إلى تحسين خدمة العملاء وكسب ولائهم وزيادة أنشطتهم مع الشركة، بما في ذلك الحملات الترويجية وتقديم المنتجات التنافسية عبر الإنترنت. وتم التعاقد مع وسيط جديد للأسهم الأمريكية يهدف إلى تحسين الميزات التنافسية للشركة، الأمر الذي انعكس أداؤه إيجابياً على أداء خدمات التداول الدولية.

عملت "إدارة الثروات" بالرياض المالية خلال عام 2015 م على استمرار تعزيز مفهوم الثقافة الاستثمارية لدى عملائها من خلال خدمة "الاستشارات الاستثمارية" ذات القيمة المضافة التي تقدمها الشركة لكبار العملاء في جو من الخصوصية والاحترافية عبر ثلاثة مراكز في كل من الرياض والمنطقة الشرقية، وذلك لمساعدتهم على

تحديد خياراتهم الاستثمارية بدقة وعناية، مما كان له أثر ملموس على نمو نشاط الشركة في مجالي إدارة الأصول وخدمات الوساطة. كما واصلت الرياض المالية برنامجها لبناء وتأهيل فريق متكامل لإدارة الثروات، وإتاحة الإمكانيات التقنية والمهنية لتمكينه من تقديم خدماته لكبار عملاء الشركة على أكمل وجه.

وواصلت إدارة استثمارات الأفراد تقديم وتحسين خدماتها لعملاء الشركة الأفراد من خلال شبكة من تسعة عشر مركزاً استثمارياً منتشرة في أرجاء المملكة، بالإضافة إلى القنوات الإلكترونية المتطورة ومركز اتصالات العملاء، والتركيز على تقديم أفضل وأحدث الخدمات من خلال القنوات الإلكترونية.

2 - شركة آجل للخدمات المالية :

شركة " آجل " للخدمات المالية هي شركة مساهمة سعودية مغلقة وتخضع لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي، ومقرها الرئيس الرياض، ورأس مال مدفوع مقداره 500 مليون ريال سعودي، موزعة على عدد 50 مليون سهم بقيمة اسمية للسهم 10 ريال سعودي. ويساهم بنك الرياض بنسبة 35% من رأس مالها، إلى جانب كل من شركة ميتسوبيشي، وبعض الشركات التجارية المحلية، ومركزها الرئيس في مدينة جدة. وتعد شركة آجل في مقدمة الشركات الرائدة والنشطة في مجال تمويل الأصول الرأسمالية والتمويل التأجيري وتقدم حلولاً تمويلية متميزة وخلاقة لعملائها في العديد من القطاعات الاقتصادية بالمملكة، ومنها قطاعات البناء والنقل والخدمات والتجارة والتصنيع.

3 - شركة إثراء الرياض العقارية :

شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، ومسجلة بالمملكة، ومقرها الرئيس الرياض، برأس مال مدفوع مقداره 10 ملايين ريال سعودي موزعة على عدد مليون سهم بقيمة اسمية للسهم 10 ريال سعودي. وتهدف الشركة إلى القيام بخدمات مسك وإدارة الأصول المُفرغة للملاك وللغير كضمانات وبيع وشراء العقارات للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها.

4 - الشركة العالمية للتأمين التعاوني :

أسس البنك "الشركة العالمية للتأمين التعاوني"، شركة مساهمة عامة، ويتم تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية (تداول)، برأس مال مدفوع قدره 200 مليون ريال سعودي، موزعة على عدد 20 مليون سهم بقيمة اسمية للسهم 10 ريال سعودي، بالشراكة مع شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط) بالبحرين. وقامت الشركة بزيادة رأس مالها من 200 مليون ريال إلى 400 مليون ريال عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بعد حصولها على موافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 1436/03/15 هـ الموافق 2015/01/06 م. وتخضع الشركة لأنظمة

مؤسسة النقد العربي السعودي وتمارس نشاطها الرئيس بالمملكة. ويمتلك بنك الرياض نحو 30% من رأس مالها بشكل مباشر وغير مباشر حيث تبلغ نسبة الملكية المباشرة 19.92% كما يمتلك البنك نسبة 21.42% من أسهم شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط). وتم طرح 30% من أسهم الشركة العالمية للتأمين للاكتتاب العام. وتمارس الشركة أنشطة التأمين وإعادة التأمين التجارية في المملكة في فئات التأمين العام، والتأمين الطبي، وتأمين الحماية والتأمين الهندسي.

5 - شركة الرياض لوكالة التأمين :

شركة الرياض لوكالة التأمين هي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، ويبلغ رأس مالها 500 ألف ريال، مدفوعة بالكامل، وهي مسجلة في المملكة، ومقرها الرئيس الرياض، وتهدف إلى تسويق وبيع منتجات التأمين التي توفرها الشركة العالمية للتأمين التعاوني إلى بنك الرياض ولعملائه من الأفراد والشركات.

قامت شركة الرياض لوكالة التأمين بتوقيع اتفاقية تأمين مصرفي مع الشركة العالمية للتأمين التعاوني، واتفاقية توزيع منتجات التأمين مع بنك الرياض، وقد حصلت على كافة الموافقات اللازمة من مؤسسة النقد العربي السعودي لمزاولة نشاطها.

بنك الرياض
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م

ملخص نتائج أعمال البنك للخمس سنوات الماضية :

مليون ريال

بيان	2015م	2014م	2013م	2012م	2011م
الموجودات					
نقدية وأرصدة لدى البنوك ومؤسسة النقد	29,839	29,231	25,367	29,462	23,708
القروض والسلف، صافي	144,674	133,490	131,191	117,471	112,973
الاستثمارات، صافي	44,552	46,963	43,538	36,254	36,616
ممتلكات ومعدات وعقارات أخرى	2153	2,098	2,542	2,606	2,588
موجودات أخرى	2098	2,807	2,608	4,388	5,002
إجمالي الموجودات	223,316	214,589	205,246	190,181	180,887
المطلوبات					
أرصدة لدى البنوك	4,496	3,790	7,578	6,163	6,242
ودائع العملاء	167,090	164,079	153,200	146,215	139,823
مطلوبات أخرى	15,185	11,183	10,598	5,839	4,664
حقوق المساهمين	36,545	35,537	33,870	31,964	30,158

مليون ريال

بيان	2015م	2014م	2013م	2012م	2011م
إجمالي دخل العمليات وصافي حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة	8,028	8,059	7,130	6,866	6,321
إجمالي مصاريف العمليات	3,979	3,706	3,183	3,400	3,172
صافي الربح	4,049	4,352	3,947	3,466	3,149
ربح السهم (ريال سعودي)	1.35	1.45	1.32	1.16	1.05

بنك الرياض
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م

النتائج المالية:

حقق بنك الرياض 4,049 مليون ريال كأرباح صافية لفترة الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2015م بانخفاض 6.96% عن نفس الفترة من العام السابق، كما بلغت أرباحه الصافية 851 مليون ريال خلال الربع الرابع مقابل 1,060 مليون ريال للربع المماثل من العام السابق وذلك بانخفاض قدره 19.72%.

كما استمر البنك في التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسية ومواصلة لتنمية مركزه المالي حيث بلغت القروض والسلف في 2015/12/31م 144,674 مليون ريال مقابل 133,490 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع قدره 8.38% ، كما بلغت الاستثمارات 44,552 مليون ريال مقارنة بمبلغ 46,963 مليون ريال وذلك بانخفاض قدره 5.13% ، وبلغت ودائع العملاء في 2015/12/31م 167,090 مليون ريال مقابل 164,079 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع قدره 1.83%، فيما بلغت الموجودات في 2015/12/31م 223,316 مليون ريال مقابل 214,589 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع قدره 4.07%.

واستطاع البنك الحفاظ على استقرار إجمالي دخل العمليات الذي بلغ 7,989 مليون ريال خلال الاثني عشر شهراً مقابل 8,012 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق.

وساهم تنوع منتجات البنك التمويلية والاستثمارية في ارتفاع صافي العمولات الخاصة التي بلغت 5,183 مليون ريال خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في 2015/12/31م مقابل 5,130 مليون ريال عن الفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 1.03% ، كما وأن ربحية السهم خلال نفس الفترة بلغت 1.35 ريال، ويعزى تراجع صافي أرباح البنك للاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م إلى انخفاض صافي الدخل بسبب الزيادة في إجمالي مصاريف العمليات بنحو 7.4%، والتي تركزت بصورة رئيسة في الزيادة في رواتب ومصاريف الموظفين وما في حكمها، والزيادة في مخصص خسائر الائتمان، ومصاريف العمليات الأخرى، ومخصص الاستثمارات، قابلها انخفاض في مصاريف عمومية وإدارية أخرى. كما انخفض إجمالي دخل العمليات بنحو 0.3% بسبب انخفاض دخل الأتعاب والعمولات، والمكاسب من الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة ، قابلها زيادة في دخل العمليات الأخرى، ودخل تحويل العملات، وزيادة في مكاسب المتاجرة.

وقرر مجلس الإدارة التوصية لدى الجمعية العامة بتوزيع 1,050 مليون ريال كأرباح عن النصف الثاني من عام 2015 م، بواقع 35 هللة للسهم الواحد، ليصل إجمالي الأرباح الموزعة على المساهمين عن عام 2015 م مبلغ 2,100 مليون ريال، وبواقع 70 هللة للسهم الواحد والتي تعكس مدى التزام البنك بالاستراتيجيات التي اعتمدها مجلس الإدارة والتي تتجاوب مع طموحات مساهمي البنك وتنمية العائد على حقوقهم، ومواصلة الحفاظ على معدلات توزيع الأرباح الملائمة لمساهميهم على الرغم من التحديات الاقتصادية الراهنة.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك :

بلغ إجمالي الدخل للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م من عمليات داخل المملكة مبلغ 8,963 مليون ريال، ومن خارج المملكة مبلغ 1,137 مليون ريال. ويوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي الإيرادات:

(ملايين الريالات)

السنة	داخل المملكة العربية السعودية			خارج المملكة	إجمالي الإيرادات **
	المنطقة (الغربية)	المنطقة (الوسطى) *	المنطقة (الشرقية)		
2015م	1,532	6,190	1,241	1,137	10,100

* يتضمن المبلغ المحدد للمنطقة الوسطى إيرادات استثمارات مركزية تخص قطاع الاستثمار والخزانة بلغت 3,293 مليون ريال وليست مرتبطة بقطاع جغرافي محدد داخل المملكة، كما يتضمن إيرادات ذات صلة بمناطق أخرى لا يمكن فصلها.

** تظهر الإيرادات أعلاه إجمالاً، ويتم معالجة ما يخص كل بند من الإيرادات حسب طبيعتها في القوائم المالية للوصول إلى الصافي.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك من خارج المملكة :

(ملايين الريالات)

السنة	خارج المملكة					إجمالي الإيرادات من خارج المملكة
	دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية واللاتينية	جنوب شرق آسيا	مناطق أخرى	
2015	326	310	395	51	55	1,137

بنك الرياض
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م

توزيعات الأرباح:

يلتزم البنك بالأنظمة السارية ذات العلاقة، ويتبع السياسات التالية عند توزيع الأرباح على المساهمين:

- (أ) يُقتطع ما نسبته 25% من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي. ويجوز وقف الاقتطاع متى ما بلغ مجموع الاحتياطي مقدار رأس المال المدفوع.
- (ب) بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة، توزع الأرباح المقررة على المساهمين من الأرباح الصافية كل حسب عدد أسهمه.
- (ج) تحدد توجهات البنك الاستراتيجية توزيعات الأرباح المرحلية والسنوية وتظهر الأرباح المقترحة للنصف الثاني ضمن حقوق المساهمين، إلى أن تقر الجمعية العامة توصيات مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح كما يلي:

(ألف ريال)

2,160,066	الأرباح المتبقية من عام 2014 م
4,049,477	صافي ربح عام 2015 م
6,209,543	المجموع
	يتم تخصيصها وتوزيعها كالتالي:
250,000	الزكاة الشرعية
1,050,000	الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين عن النصف الأول لعام 2015 م
1,050,000	الأرباح النقدية المقترحة توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني لعام 2015 م
1,012,369	المحول إلى الاحتياطي النظامي
2,847,174	الأرباح المبقة لعام 2015 م

وكان البنك قد قام بتوزيع الأرباح على المساهمين في 2015/07/27م عن النصف الأول بواقع 35 هللة للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2015 م بواقع 35 هللة للسهم الواحد، فسيتم توزيعه في حال إقراره من الجمعية العامة، ليببلغ بذلك إجمالي التوزيعات عن كامل العام 2015 م مبلغ 2,100 مليون ريال، بعد خصم الزكاة، بواقع 70 هللة للسهم الواحد.

مجلس إدارة البنك :

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات، ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم. ويضم مجلس الإدارة في دورته الحالية ستة أعضاء مستقلين وأربعة أعضاء غير تنفيذيين وفقاً للتعريفات الواردة بالمادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية. وبلغ عدد جلسات المجلس خلال عام 2015 م تسع جلسات، وبلغت نسبة حضور جلسات المجلس 100%، أخذاً بالاعتبار من حضر وكالةً عن غيره، وتبلغ نسبة الحضور أصالةً 86 %.

وفيما يلي سجل حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة أصالةً ووكالةً خلال عام 2015 م:

أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض **	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الاجتماع الخامس	الاجتماع السادس	الاجتماع السابع	الاجتماع الثامن	الاجتماع التاسع	الإجمالي (أصالة)
(تاريخ الجلسة)	1/7 2015	2/2 2015	4/6 2015	4/6 2015	5/18 2015	6/15 2015	9/19 2015	10/26 2015	12/21 2015	
راشد عبدالعزيز الراشد (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
د. خالد حمزة نحاس (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
عبدالرحمن حسن شربتلي (غير تنفيذي)	وكالة	وكالة	وكالة	وكالة	✓	وكالة	وكالة	✓	وكالة	2
د. عبدالعزيز صالح الجربوع (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
عبدالله إبراهيم العياضي (غير تنفيذي) *	✓	✓	✓	✓	وكالة	وكالة	✓	✓	✓	7
عبدالله محمد العيسى (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
د. فارس عبدالله أبا الخيل (مستقل)	وكالة	✓	وكالة	وكالة	✓	✓	وكالة	✓	✓	5
محمد عبد العزيز العفالق (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
نادر إبراهيم الوهبي (غير تنفيذي) *	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
وليد عبدالرحمن العيسى (غير تنفيذي) *	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9

* أعضاء يمثلون صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد على التوالي.

** جميع أعضاء مجلس الإدارة منتخبون بما فيهم ممثلي الهيئات الاعتبارية.

ويمارس مجلس إدارة بنك الرياض مهامه من خلال اللجان الرئيسة المشكلة من أعضاء مجلس إدارة البنك، فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم في تكوينها بالإضافة إلى عضوين من مجلس الإدارة، ثلاثة أعضاء مستقلين من خارج المجلس. وفيما يلي توضيح للمهام الرئيسة للجان مجلس إدارة البنك:

1 - اللجنة التنفيذية :

تقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الصلاحيات الائتمانية والمصرفية والمالية في البنك والتي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة. وتتكون اللجنة التنفيذية في البنك من خمسة أعضاء وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2015م أربعاً وعشرين جلسة، وبلغت نسبة الحضور 100%.

2 - لجنة المراجعة :

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية، والعمليات الخاصة بالالتزام والامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة، ومراقبة مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتوصية باختيار مراجعي الحسابات، ودراسة ومراجعة القوائم المالية المرحلية والتوصية بشأنها لدى مجلس الإدارة. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2015 م ست جلسات، وبلغت نسبة الحضور 97%. وتتكون لجنة المراجعة في البنك من خمسة أعضاء، منهم ثلاثة أعضاء من خارج مجلس الإدارة وهم، الدكتور إبراهيم العلي الخضير، والدكتور عبد الله حسن العبد القادر، والمهندس عبد الله عبد اللطيف السيف.

3 - لجنة المخاطر :

تقوم لجنة المخاطر بمساعدة مجلس الإدارة في مسؤوليته بغرض الإشراف الكامل على استراتيجية المخاطر بالبنك ومراجعة مستويات المخاطر المقبولة، ووضع التوصيات لمجلس الإدارة، ومراقبة التزام الإدارة التنفيذية بحدود المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة ومدى اتساقها مع المستويات التي اعتمدها المجلس. وتتكون لجنة المخاطر في البنك من ثلاثة أعضاء، وبلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2015 م أربع جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

4 - لجنة الترشيحات والمكافآت :

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه نيابة عن مجلس الإدارة، وإعداد سياسة المكافآت وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد، ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعية، وعرض توصياتها للمجلس لتحديث أو تعديل السياسة. كما تقوم اللجنة بتقييم طرق وأساليب دفع المكافآت وعرض التوصيات على مجلس الإدارة عن مستوى وتركيبية هيكل الرواتب والمزايا والمكافآت لكبار التنفيذيين بالبنك، ومراجعة التزام سياسة المكافآت بقواعد مؤسسة النقد.

كذلك تقوم اللجنة بالتوصية لدى مجلس الإدارة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، والتأكد من استيفاء جميع الأعضاء للمتطلبات النظامية لعضوية المجلس طبقاً لأنظمة مراقبة البنوك وهيئة السوق المالية ونظام الشركات. وتتكون اللجنة في البنك من ستة أعضاء، وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2015م ثلاث جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

مجموعة التخطيط الاستراتيجي :

تقوم هذه المجموعة بالإشراف على إعداد التوجهات الاستراتيجية للبنك ومتابعة وتقييم الخطوات التي اتخذت لإنجاز أهدافها. كما تقوم المجموعة بمراجعة المشروعات الرئيسة التي شرع البنك في تنفيذها، ومراجعة الأداء المالي والتشغيلي للبنك مقارنة بالأهداف الاستراتيجية الموضوعة. وتتكون المجموعة من خمسة أعضاء وقد بلغ عدد جلسات المجموعة خلال عام 2015 م ثلاث جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة منه وعضويتهم في هذه اللجان، ونسبة حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس ولجانه الدائمة والمؤقتة، أصالةً ووكالةً، والتي بلغ إجماليها 285 اجتماعاً، وبلغ إجمالي نسبة حضور هذه الاجتماعات 99.5 %. كما يوضح الجدول الشركات المساهمة الأخرى التي يشارك أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض في مجالس إدارتها:

بنك الرياض
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م

الشركات المساهمة الأخرى (المدرجة وغير المدرجة) المشارك في عضوية مجالس إدارتها	% الحضور	أعضاء لجان مجلس إدارة بنك الرياض	
		الاسم	العضوية في اللجان
شركة عبد العزيز الراشد الحميد	%100	راشد عبدالعزيز الراشد	رئيس اللجنة التنفيذية رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
شركة المياه الوطنية شركة حسانة الاستثمارية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	%100	د. خالد حمزة نحاس	
شركة الصقر للتأمين	%100	عبدالرحمن حسن شريتلي	
الشركة السعودية لصناعة الورق (ورق) شركة أميانتيت شركة الخليج للكيماويات والزيوت الصناعية الشركة المتحدة لزيوت التشحيم المعالجة	%100	د. عبدالعزيز صالح الجربوع	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي
الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني " تقنية " شركة المياه الوطنية	%100	عبدالله إبراهيم العياضي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة المخاطر
شركة الإسمنت العربية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة دور للضيافة اتحاد اتصالات	%100	عبدالله محمد العيسى	رئيس لجنة المراجعة عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي
شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه	%100	د. فارس عبدالله أبا الخيل	عضو اللجنة التنفيذية عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
لا يوجد	%100	محمد عبدالعزيز العفالق	رئيس لجنة المخاطر عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
لا يوجد	%100	نادر إبراهيم الوهيبي	عضو لجنة المراجعة عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
الشركة التعاونية للتأمين	%100	وليد عبدالرحمن العيسى	عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

بنك الرياض
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م

الشركات المساهمة الأخرى (المدرجة وغير المدرجة) المشارك في عضوية مجالس إدارتها	% الحضور	أعضاء من خارج مجلس إدارة بنك الرياض باللجان المنبثقة منه	
		الاسم	العضوية في اللجان
لا يوجد	100 %	د. إبراهيم العلي الخضير	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة
شركة الاتصالات السعودية الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني " تقنية " الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار) بنك الخليج الدولي - البحرين	100 %	د. عبدالله حسن العبد القادر	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة
شركة إسمنت القصيم شركة هرفي للخدمات الغذائية الشركة السعودية للمختبرات الخاصة شركة حصانة الاستثمارية	83 %	م. عبدالله عبداللطيف السيف	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة

بنك الرياض
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال العام 2015 م:

(ألف ريال)

البيان	أعضاء المجلس	كبار التنفيذيين *
الرواتب	-	11,580
البدلات	711	1,494
المكافآت الدورية والسنوية **	3,600	5,102
الخطط التحفيزية	-	1,376
تعويضات أو مزايا أخرى	43	458
مكافأة نهاية الخدمة	-	1,363

* تمثل مكافآت كبار التنفيذيين أكبر خمسة مدراء من الإدارة التنفيذية وتشمل الرئيس التنفيذي والمدير المالي للبنك.

** تبلغ قيمة المكافأة السنوية للعضو الواحد من أعضاء مجلس الإدارة 360 ألف ريال.

التغيير في ملكية الحصص الكبيرة من الأسهم :

يوضح الجدولان التاليان وصفاً لأية مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين الشركة أو أية شركة من شركاتها التابعة طبقاً لأحكام المادة 43 من قواعد التسجيل والإدراج وأي تغيير حدث عليها خلال العام:

المساهمون الرئيسيون من غير أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر							
الاسم	بداية العام			نهاية العام			
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك *	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغيير **	نسبة التملك *
صندوق الاستثمارات العامة	652,608,000	-	21.7536%	652,608,000	-	-	21.7536%
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	648,757,200	-	21.6252%	501,757,200	-	(147,000,000)	16.7252%
المؤسسة العامة للتقاعد	275,424,674	-	9.1808%	275,424,674	-	-	9.1808%
شركة النهلة للتجارة والمقاولات	268,778,637	-	8.9593%	268,778,637	-	-	8.9593%
شركة أصيلة للاستثمار (ماسك القابضة سابقاً)	240,000,000	-	8.0000%	240,000,000	-	-	8.0000%

* لأقرب أربع خانات عشرية

بنك الرياض
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر							
نهاية العام				بداية العام			الاسم
نسبة التملك *	صافي التغيير **	أدوات الدين	عدد الأسهم	نسبة التملك *	أدوات الدين	عدد الأسهم	
0.4132%	(17,252,577)	-	12,396,076	0.9883%	-	29,648,653	راشد عبدالعزيز الراشد **
0.0002%	-	-	4,800	0.0002%	-	4,800	د. خالد حمزه نحاس
9.4657%	443,160	-	283,971,984	9.4510%	-	283,528,824	عبدالرحمن حسن شربتلي
0.0108%	322,048	-	324,048	0.0001%	-	2,000	د. عبدالعزيز صالح الجربوع
-	-	-	-	-	-	-	عبدالله إبراهيم العياضي
0.0421%	-	-	1,262,000	0.0421%	-	1,262,000	عبدالله محمد العيسى
0.0749%	(214,446)	-	2,245,554	0.0820%	-	2,460,000	د. فارس عبدالله أبا الخيل
0.0027%	1,500	-	80,000	0.0026%	-	78,500	محمد عبدالعزيز العفالق
-	-	-	-	-	-	-	نادر إبراهيم الوهيبي
-	-	-	-	-	-	-	وليد عبدالرحمن العيسى
0.0022%	-	-	66,864	0.0022%	-	66,864	طلال إبراهيم القضيبى

* لأقرب أربع خانات عشرية

** انخفض عدد الأسهم التي كان يسيطر عليها راشد العبد العزيز الراشد، رئيس مجلس إدارة البنك، والمدرجة بسجل مساهمي الشركة في آخر المدة وذلك بعدد الأسهم المملوكة لإخوانه وأخواته وأولاده والمسجلة بأسمائهم والتي كانت تحت سيطرته، وتم استبعاد تلك الأسهم بعد توليهم إدارة اسهمهم بأنفسهم.

بنك الرياض
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م

المدفوعات النظامية المستحقة:

لا توجد على البنك مدفوعات نظامية نهائية مستحقة السداد عن عام 2015 م عدا ما هو وارد بالبيان أدناه:
(ألف ريال)

بيان	2015 م
الزكاة الشرعية - مصلحة الزكاة والدخل	250,000
ضرائب تحملها البنك نيابة عن بعض الجهات غير المقيمة (حسب شروط التعاقد)	15,056
ضرائب مستحقة على فروع البنك الخارجية لصالح الجهات الرسمية خارج المملكة	16,852

العقوبات والجزاءات والقيود الاحتياطية :

لا يوجد أي قيد احتياطي مفروض على البنك من هيئة السوق المالية أو من أية جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية، وقد بلغت قيمة المخالفات والغرامات التي دفعها البنك من خلال مزاولة نشاطاته التشغيلية 2,369 ألف ريال سعودي وهي تتعلق في معظمها بالأنشطة التشغيلية لأجهزة الصرف الآلي وغرامات تشغيلية أخرى.

معايير المحاسبة المتبعة :

يقوم البنك بإعداد قوائمه المالية ويتم مراجعتها من قبل المحاسبين القانونيين وفق الإطار العام الذي أقرته مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتم تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد والمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية، كما يعد البنك قوائمه المالية لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة.

وانطلاقاً من دور مجلس الإدارة ومسؤولياته في حماية موجودات البنك وودائع عملائه، فإن مجلس الإدارة يؤكد، حسب المعلومات المتوفرة لديه، أنه:

- لا يوجد أي عقد كان البنك طرفاً فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو نائبه للشؤون المالية أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، ويوضح البيان التالي الأرصدة الناتجة عن معاملات الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر 2015 والتي تمت خلال دورة أعمال البنك العادية:

بنك الرياض
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م

أ. أعضاء مجلس الإدارة وموظفو الإدارة الرئيسيون وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم :

بآلاف الريالات

4,476,342	قروض وسلف
51,299,804	ودائع العملاء
1,876	المشتقات (بالقيمة العادلة)
2,458,247	التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للتقاضي)
47,447	مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين

يقصد بموظفي الإدارة الرئيسيين أولئك الأشخاص - بما في ذلك أي مدير تنفيذي أو غير تنفيذي - الذين لديهم السلطة ويتحملون المسؤولية فيما يتعلق بالتخطيط والتوجيه والرقابة والإشراف على أنشطة البنك، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من رأس المال المصدر للبنك.

ب. فيما يلي تحليلًا للإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية:-

بآلاف الريالات

91,302	دخل عمولات خاصة
323,886	مصاريف عمولات خاصة
156,580	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
4,705	مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه
38,871	رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين
2,584	مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين
15,112	مصروفات أخرى

- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية.
- تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.

- لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية، أخذًا في الاعتبار طبيعة أي نظام رقابة داخلية، كما يرد أدناه، فإن المجلس يؤكد أن نظام الرقابة الداخلية يُعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية، وأن لدى البنك آلية منتظمة لتصميم أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بأعمال البنك ووضعها موضع التنفيذ. وتتضمن العناصر الأساسية في نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك تحديدًا للصلاحيات والمسؤوليات، بما فيها الصلاحيات المالية، لمختلف المستويات الإدارية بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتأكد من فصل المهام والمسؤوليات بما يحقق فاعلية الرقابة، ويتم تحليل المخاطر نوعًا وكما ويتم مراقبتها من خلال اللجان الداخلية بالبنك، ومنها لجان لمراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام والتي تقدم تقاريرها حيال هذه الأنشطة للجان المنبثقة من مجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ولجنة المخاطر).

ويقوم المجلس، من خلال لجنة المراجعة المنبثقة منه، بالاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وما توصلت إليه من تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية المختلفة، وفقًا لخطة سنوية معتمدة من قبل لجنة المراجعة، وكذلك تقارير إدارة المخاطر وغيرها بصورة دورية منتظمة، بما يمكن من توفير تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليته، بالإضافة إلى قيام المراجعة الداخلية بمتابعة توصياتها بصورة منتظمة والتقرير للجنة المراجعة بما تم اتخاذه والتأكد من وضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرار الملاحظات. وترى اللجنة أنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال البنك خلال العام 2015 م بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية. ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية، علمًا بأن أي نظام رقابة داخلية - بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه - لا يمكن أن يوفر تأكيدًا مطلقًا على ذلك.

لائحة حوكمة الشركات :

يقوم البنك بتطبيق الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات في المملكة الصادرة من هيئة السوق المالية عدا ما تم الإفصاح عنه في النموذج (8) حول مدى الالتزام بلائحة حوكمة الشركات والتي نلخصها فيما يلي:

المادة السادسة - حقوق التصويت - لم يتبع البنك التصويت التراكمي لحين اعتماده بصورة نهائية من قبل الجهات الرقابية ووفق ما يصدر عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

وبصورة عامة يحرص البنك على الالتزام بجميع لوائح الحوكمة ومواكبة ما يستجد حولها، كما يواصل إكمال عدد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

الموارد البشرية:

يؤمن بنك الرياض أن بناء صرحه الضخم لا يتحقق إلا ببناء موارده البشرية. في هذا الإطار، وقد أتم بنك الرياض إعادة الهيكلة وبناء المسارات الوظيفية ضمن الخطة التي نسجها للقوى العاملة لثلاثة أعوام بهدف تطوير الهيكل التنظيمي.

فيما يخص التوظيف، يعد البنك رائداً في عملية التوظيف حيث تزداد نسبة السعوديين من عام لآخر إلى أن بلغت 93.5% ويهدف البنك إلى زيادة النسبة في الأعوام القادمة. هذا ويزهو بنك الرياض بتحقيق نسبة 100% من المواطنين السعوديات، حيث ازدادت نسبة الموظفات السعوديات خلال هذا العام إلى 25% من نسبة إجمالي الموظفين ومازالت الزيادة الإيجابية مستمرة.

وانسجاماً مع خطة القوى العاملة ولأهمية التطوير البشري، فقد أعد قطاع الموارد البشرية خطة استراتيجية لدعم أنشطة تطوير المهارات. تعتمد هذه الخطة على تحديد احتياجات التطوير الفني لكل وظيفة وصقلها من خلال التدريب الداخلي والخارجي.

يعمل قطاع الموارد البشرية برؤية أن يكون البنك "الاختيار الأول للموظفين" بحيث يقوم بتطوير الهيكل التنظيمي ووضع برامج استراتيجية تعنى بالإحلال الوظيفي ومنها "برنامج بنك الرياض". ويستخدم قطاع الموارد البشرية أحدث التقنيات العالمية في جميع الخدمات المقدمة للموظفين بما في ذلك الإجراءات والعمليات ومنها إطلاق "نظام التوظيف الآلي" بالإضافة إلى باقة من الخدمات الذاتية ومنها "نظام تقويم الأداء".

تعد الموارد البشرية شريكاً استراتيجياً حيوياً لجميع قطاعات البنك ولضمان نجاح واستمرارية الشراكة أطلق البنك "إدارة شريك الأعمال" كحلقة وصل لمساندة قطاعات البنك في جميع الخدمات المقدمة لهم.

وفي ظل سعي إدارة المواهب المتواصل والدؤوب في تلبية احتياجات موظفي بنك الرياض التدريبية والتطويرية، قامت إدارة المواهب خلال العام 2015 م بإعداد الكفاءات التقنية لجميع قطاعات وإدارات البنك وربطها بجميع الوظائف مما يساعد على رسم التدرج الوظيفي لكافة الموظفين والموظفات، إضافةً لتنفيذ العديد من البرامج

والدورات في العديد من المجالات حيث أنه قد تم توفير عدد 16679 فرصة تدريبية والتي تركزت على الأعمال الأساسية للبنك والتي من أهمها الدورات المتعلقة بمصرفية الأفراد والائتمان وإدارة المخاطر.

كما تم خلال عام 2015 م تنفيذ 7 دورات لبرنامج بنك الرياض المصرفي في مجالات العمليات والمالية والفروع والخدمة الذهبية وتقنية الأعمال وحوكمة التقنية والائتمان والخزانة وإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية والالتزام.

كما تم تأهيل وتدريب الموظفين بالفروع وحصولهم على الشهادة المهنية لأساسيات مصرفية الأفراد وعددهم 2478 موظفاً وموظفة.

البرامج التحفيزية للموظفين والحركة التي حصلت على كل منها خلال عام 2015 م :

(ألف ريال)

الادخار الاستثماري			بيان
الإجمالي	حصة البنك	حصة الموظف	
54,425	14,798	39,627	الرصيد كما في بداية العام
12,826	3,490	9,336	المضاف خلال عام 2015م
(14,872)	(4,084)	(10,788)	المستبعد خلال عام 2015م
52,379	14,204	38,175	الرصيد نهاية العام

مراجع الحسابات :

أقرت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي انعقد في 06 إبريل 2015 م تعيين السادة " كي بي إم جي الفوزان وشركاه " والسادة " برايس وتر هاوس كوبرز " كمراجع حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م. وسوف تنتظر الجمعية العامة في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين أو استبدالهم وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2016 م، وذلك بعد اطلاعها على توصيتي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

بنك الرياض
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 م

كلمة الختام:

يود مجلس الإدارة أن ينتهز هذه الفرصة ليسجل شكره وتقديره العميقين لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظه الله - ، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله - ، وللحكومة الرشيدة. كما نخص بالشكر وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسر مجلس الإدارة أن يسجل شكره وامتنانه العميقين الى مساهمي البنك وعملائه ومراسليه كافةً على دعمهم وثقتهم الغالية التي تدفعنا إلى المزيد من البذل والعطاء. كذلك يتقدم المجلس بالشكر والعرفان والتقدير لموظفي البنك على جهودهم الدؤوبة والمخلصة من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه.

والله من وراء القصد،،

مجلس الإدارة

الرياض 22 ربيع الآخر 1437هـ
الموافق 01 فبراير 2016م